

العولمة المالية وأثرها في المصارف الإسلامية

الدكتور أثير عباس عبادي الجبوري

الدكتورة افتخار محمد مناحي الرفيعي

كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة العراقية

المستخلص :

تكشف العولمة المالية عن العلاقة الوثيقة بين العولمة والجهاز المصرفي من خلال ما أحدثته وما تحدثه من تغييرات مصرفية عالمية، وما ينتج عن ذلك من آثار في اقتصادات المصارف والجهاز المصرفي من ناحية الأداء والسياسات والعمليات والنتائج والتوجهات على نطاق أي دولة من دول العالم. وإن المصارف الإسلامية تعمل إلى جانب المصارف التقليدية في سوق النقود، وقد حققت هذه المصارف تطوراً سريعاً واكب التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية والمالية خلال فترة زمنية وجيزة، حتى إن بعض المصارف التقليدية عمدت إلى فتح منافذ لممارسة العمل المصرفي الإسلامي وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية للعام 2008. إلا أن هذه الصناعة تعاني من العديد من المشكلات والتحديات ومن أهمها العولمة المالية وهذه مشكلة الدراسة. وتتمثل أهمية الدراسة في أن المصارف الإسلامية تكاد تكون النموذج الوحيد من بين نماذج الاقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقة للتطبيق، والذي تمتع بدرجة من الاعتراف مكنته من الوجود والاستمرار. وتتميز العمل المصرفي الإسلامي بصفته أسلوب من أساليب الوساطة المالية بالجدوى والكفاية.

تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار المترتبة عن العولمة المالية في المصارف الإسلامية التي تعمل في بيئة مزدوجة وكيفية مواجهتها بحيث تتمكن من اقتناص الفرص وتعظيم الفوائد ومواجهة التحديات .

تفترض الدراسة أن المصارف الإسلامية العاملة في بيئة مصرفية مزدوجة قادرة على مواجهة العولمة المالية وآثارها، وذلك من خلال الاستفادة من مزاياها وفرصها وتجنب مخاطرها وسلبياتها.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، تناول الأول مفهوم المصارف الإسلامية وأهدافها وأسس قيامها والعمليات التي تقوم بها. وخصص الثاني لتوضيح مفهوم العولمة المالية، وأبعادها، وأسبابها، ومؤسستها، وأدواتها. فيما تطرق الثالث إلى الآثار السلبية والإيجابية المحتملة وكيفية مواجهتها .

Abstract

Reveal financial globalization for the close relationship between globalization and the banking system through what caused the changes global banking, and the resulting effects on the economies of banks and the banking system in terms of performance, policies and processes, results and trends on the scope of any country in the world. And Islamic banks operate alongside conventional banks in the money market, has achieved these banks developed rapidly accompanied developments in the banking industry and financial during short period of time, even if some traditional banks proceeded to open ports to practice Islamic banking, especially after a global financial crisis for the year 2008 However, the industry suffers from many problems and challenges, and the most important financial globalization and this is a problem of the study.

The significance of the study is that the Islamic banks are almost the only model among the models of Islamic economics, which found a way for the application, and who enjoyed a degree of recognition enabled him to exist and continue. And distinguish Islamic banking as a method of financial intermediation feasibility and efficiency.

The study aims to identify the implications of financial globalization in Islamic banks, which operate in a dual environment and how to address them so that they can

seize opportunities and maximize the benefits and challenges.

The study assumes that Islamic banks operating in a dual banking environment able to meet financial globalization and its effects, and by taking advantage of the advantages and opportunities and avoid its dangers and drawbacks.

The study was divided into three areas, first addressed the concept of Islamic banking and its objectives and its grounds and operations that it performs. The second was devoted to clarify the concept of financial globalization, and its dimensions, and its causes, and its institutions, and tools. The third touched on the negative and positive effects of potential and how to address them s.

المقدمة

تكشف العولمة المالية عن العلاقة الوثيقة بين العولمة والجهاز المصرفي من خلال ما أحدثته وما تحدثه من تغييرات مصرفية عالمية، ومن ثم حدوث تغيرات جوهرية على مستوى المصارف المحلية، وما ينتج عن ذلك من آثار في اقتصادات المصارف والجهاز المصرفي من ناحية الأداء والسياسات والعمليات والنتائج والتوجهات على نطاق أي دولة من دول العالم. كما نلاحظ اليوم عمل الكثير من المصارف الإسلامية إلى جانب المصارف التقليدية في سوق النقود، وقد حققت هذه المصارف تطوراً سريعاً وكتب التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية والمالية خلال فترة زمنية وجيزة، حتى إن بعض المصارف التقليدية عمدت إلى فتح نوافذ لممارسة العمل المصرفي الإسلامي وخاصة بعد حدوث الأزمة المالية العالمية للعام 2008. إلا أن هذه الصناعة شأنها شأن الصناعة المصرفية التقليدية في العالم الإسلامي تعاني من العديد من المشكلات والتحديات ومن أهمها العولمة المالية، إذ كانت من أبرز الظواهر العالمية التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في العالم.

مشكلة الدراسة: في ظل اتساع العولمة والمنافسة يصبح التأثير مسألة حتمية لا يستطيع أي مصرف أو مشروع التخلص من أثارها. وعليه فأن مشكلة الدراسة تتمثل في " دراسة أثار العولمة المالية في المصارف الإسلامية وكيفية التعامل معها بحيث تتمكن من اقتناص الفرص وتعظيم الفوائد ومواجهة التحديات".

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:-

- 1- تكاد تكون المصارف الإسلامية الأنموذج الوحيد من بين نماذج الاقتصاد الإسلامي الذي وجد طريقة للتطبيق، والذي تتمتع بدرجة من الاعتراف مكنته من الوجود والاستمرار.
- 2- استطاعت المصارف الإسلامية أن تكون أنموذجاً مفيداً للاقتصاد الوطني ومؤشراً للمصلحة التي قد تتحقق إذا ما تم تطبيق باقي مكونات الاقتصاد الإسلامي.
- 3- تميز العمل المصرفي الإسلامي بصفته أسلوب من أساليب الوساطة المالية بالجدوى والكفاية.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى التعرف على الآثار المترتبة عن العولمة المالية في المصارف الإسلامية التي تعمل في بيئة مزدوجة سواء كانت آثار سلبية أم إيجابية، وكيفية مواجهتها، مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم تأثيرها في الثوابت الأصلية للمصارف الإسلامية.

فرضية الدراسة: تفترض الدراسة أن المصارف الإسلامية العاملة في بيئة مصرفية مزدوجة قادرة على مواجهة العولمة المالية وآثارها، وذلك من خلال الاستفادة من مزاياها وفرصها وتجنب مخاطرها وسلبياتها.

هيكلية الدراسة: قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، تناول الأول مفهوم العولمة المالية، وأبعادها، وأسبابها، ومزاياها ومخاطرها. وخصص الثاني لتوضيح مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها وأهدافها والمشكلات والصعوبات التي تواجهها. فيما تطرق الثالث إلى تأثيرات العولمة المالية في المصارف الإسلامية وكيفية مواجهتها.

المحور الأول: مفهوم العولمة المالية وأسبابها ومزاياها ومخاطرها.

أولاً: مفهوم العولمة المالية وأسبابها.

1- مفهوم العولمة المالية.

تختلف المفاهيم المتعددة للعولمة باختلاف الأطراف الأكاديمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها التي تناولت هذه الظاهرة، وكل على وفق مرجعيته وفهمه لها. لذلك توجد آراء كثيرة للإجماع حول إيجاد مفهوم دقيق لهذه الظاهرة يتمتع بقبول جماهيري شائع بصفتها ظاهرة حديثة البروز ومتغيرة بتغير الظروف التي تحدث في العصر.

فقد يرى ((جان ماري جيهينيو)) الذي يترأس مجلس إدارة معهد الدراسات العليا للدفاع الوطني الفرنسي أن العولمة انتصار طويل الأمد لأمريكا. ويؤكد في دراسته " أمركة العالم أم عولمة أمريكا" أن العولمة هي أمركة العالم أي نشر الحلم الأمريكي على نطاق العالم⁽¹⁾

كما أن اصطلاح العولمة يمكن أن يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد بعض مبادئها، فهو يُعبر عن اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقاً من الاعتقاد القائل " أن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون ذا مردود إيجابي ما دامت العولمة مسألة حتمية. وتأخذ الجوانب الآتية⁽²⁾:-

أ- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري من دون حواجز أو حدود بين الدول.

ب- تحول العالم إلى قرية كونية بفعل التيار المعلوماتي.

ويعتبرها البعض ظاهرة جديدة وليدة التطورات الاقتصادية والتقنية السريعة التي ظهرت خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، ثم تعمق أثرها من خلال ما حصل من تطورات في عالم الاتصالات.

ويتضح اليوم أن العولمة تدعم وتعزز نفسها بمنظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تفرح الحدود وتحرير التجارة العالمية، والتي يمكن عُدّها (التجارة العالمية) المحور الاقتصادي للعولمة الاقتصادية، وهو يعني ببساطة فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات، لذلك أثرت جملة من العوامل الاقتصادية في دفع مسيرة العولمة ومنها الآتي⁽³⁾:-

1- الإسراع الكبير في التجارة الدولية قياساً بالنواتج المحلي وتنوع أوعيته.

2- تعاظم الاندماج بين الأسواق العالمية.

3- تزايد تدفق الأموال والاستثمارات المباشرة الخاصة.

4- التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

5- تزايد انتقال الأيدي العاملة بين الدول.

ومن هنا يتطلب منا التطرق إلى مفهوم العولمة الاقتصادية، والتي تشكل أهم التحولات والتطورات الاقتصادية على الصعيد العالمي في نهاية القرن العشرين، فقد وصفت العولمة الاقتصادية على أنها "مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية، تتميز بالانتقال التدريجي من الاقتصاد الدولي الذي تتكون أجزائه الأساس من اقتصادات متمحورة على الذات ومتنافسة إلى الاقتصاد العالمي القائم على أنظمة جمركية كونية⁽⁴⁾.

وُعرف على أنها "مجموعة ظواهر اقتصادية مترابطة تتضمن تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها، ونشر التكنولوجيا، وتوزيع الإنتاج عبر القارات، فضلاً عن التكامل بين الأسواق الرأسمالية⁽⁵⁾.

كما يعرفها البعض على أنها " كل المستجدات والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الاقتصادي، والمتمثلة في تزايد حجم ونطاق التجارة العالمية والاتجاه نحو تحريرها بالكامل وكذلك بروز الشركات العابرة للحدود الوطنية التي تنظر للعالم كله كوحدة واحدة، وتعمل من منطلق أن حدودها هي حدود العالم، وزيادة الانتشار المستمر للتكتلات الاقتصادية الإقليمية، وكذلك التطورات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومن ثم ظهور ما يسمى باقتصاد المعرفة⁽⁶⁾.

أما العولمة المالية، فهي ليست ظاهرة حديثة العهد، وانطلقت خفية في السبعينيات من القرن العشرين، مع تقويم أسعار المعاملات، فأكتشف عالم المال عندها أن لا رقابة للدول على الحسابات المصرفية في الخارج المودعة لعملة، وخاصة بعد ما أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق "نكسون" عام 1971 عند التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقبول تحويل الدولار إلى ذهب. أنهار نظام واتفاقية "بريتون وودز" فقد كان لتحرير النقود من سيطرة الدولة تحديداً مع إلغاء أسعار الصرف الثابتة لعملة الدول الصناعية الكبرى عام 1973. من هنا انتهجت حكومات وبرلمانات الدول الصناعية سياسة دءوبة وقوانين عديدة من أجل الوصول إلى الحرية الكاملة للأسواق النقدية والمالية التي يقف حيالها علماء السياسة والاقتصاد في الوقت الحاضر. فقد تفجرت العولمة والتحرر من القيود بفضل الثورة التقنية للاتصالات، فأصبحت رؤوس الأموال وسيلة للمضاربة من أجل مضاعفة الأرباح في أوقات قياسية حتى ولو على حساب مصير الأمم وحياة الشعوب، أي أصبح تداول الأسهم يتم في الأسواق العالمية معظمها من دون قيود. ومن ثم أصبح المدخرون يواجهون إمكانيات عالمية لتوظيف مدخراتهم، وأن الاستثمارات المحلية غير محدودة بما يتوافر في الأسواق المحلية من مدخرات، وتساعد على هذا التوظيف للمدخرات الثورة التقنية والمعلوماتية والاتصالات، فأخذت الأصول المالية تنتقل من مكان إلى آخر ومن عملة إلى أخرى في لحظات من دون أي قيود تعيقها وتمنعها، الأمر الذي جعل الأسواق المالية أكثر ترابطاً وقدرة على إيجاد الفرص الاستثمارية المتنوعة، والمحفزة للراغبين في الاستثمار في أرجاء العالم كافة، فضلاً عن أن العولمة التي شهدها الأسواق المالية فتحت الأبواب على مصراعها أمام المصارف التجارية الشاملة والمتخصصة العالمية لتقديم الفرص المناسبة لتوظيف أموالها التي تراكمت خلال المدة (74-90) نتيجة لتراكم

الفوائض البترودولارية والتطورات التي شهدتها أسواق العملات الأوروبية. وعليه تعرف العولمة المالية باصطلاح الاستثمار المالي، وهي ظاهرة مرتبطة بالنمو والتطور الرأسمالي والتراكم المضطرد في رأس المال كما تعني زيادة حركية أو حرية انتقال رؤوس الأموال من دون قيود بين الدول أو على الصعيد العالمي⁽⁷⁾.
تركز العولمة المالية على التحويل المالي لبنود حساب رأس المال (أحد مكونات ميزان المدفوعات الرئيسية) وتعتمد هذه العملية على إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والسياسات المالية لميزان المدفوعات، وتتكون هذه المعاملات من أشكال رأس المال المختلفة، مثل الديون، وأسهم المحافظ المالية، والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية⁽⁸⁾.

2- أسباب (مظاهر) العولمة المالية.

أ- تعاضد دور الرأس المال: تزايد النمو في رأس المال المستثمر في صناعة الخدمات المالية بأوعيتها المصرفية وغير المصرفية له دور أساس في إعطاء القوة الدافعة لمسيرة العولمة المالية، التي أدت إلى تطفل رأس المال في أصول مالية على نظيره المستثمر في الإنتاج الحقيقي، فقد أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في الأصول المالية تفوق كثيراً نظيرتها التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي⁽⁹⁾.
كما أدى رأس المال المستثمر في الأصول المالية على الصعيد العالمي دوراً مؤثراً لما يقدمه من موارد مالية (قروض واستثمارات) بشروط خاصة لاسيما بعد الانخفاض الذي حصل في حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية، وكذلك في المنح والمساعدات التي تقدمها البلدان والمنظمات الدولية⁽¹⁰⁾. وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية بظهور الاقتصاد الرمزي*، الذي تسيره مؤشرات الثروة العينية (الأسهم والسندات) التي يتم تداولها داخل الحدود الوطنية وعبر الحدود من دون عوائق.

ب- ازدياد الفوائض المالية الباحثة عن الاستثمارات بمعدلات أرباح عالية: عجزت الأسواق الوطنية عن استيعاب وتوظيف المدخرات والفوائض المالية، مما حدى بها إلى البحث عن فرص استثمار خارجية على المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل، وذات مردود أعلى. أدى هذا بدوره إلى حدوث موجة قوية من تدفقات رؤوس الأموال الدولية. فقامت المؤسسات المالية غير المصرفية في مجموعة الدول السبع عام 1995 بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن (20) تريليون دولار أمريكي وهذا يمثل 110% من الناتج المحلي الإجمالي، 90% من حجم الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول⁽¹¹⁾.

ت- التقدم التكنولوجي: ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز الزمانية والمكانية بين الأسواق الوطنية المختلفة، فضلاً عن

* الاقتصاد الرمزي: اقتصاد تسيره مؤشرات البورصات العالمية، وتؤثر فيه أية تغيرات تحدث على أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وموازن المدفوعات ومعدلات البطالة والمستويات العامة للأسعار، والشائعات والعوامل النفسية، والبيانات الصادرة عن المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.
لمزيد من الإيضاح يُنظر:-

- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص 122-123.

الانخفاض الكبير في تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية والعمليات المحاسبية⁽¹²⁾. كما ساهم في زيادة حركة رؤوس الأموال من سوق إلى آخر، وكذلك زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية.

ث- ظهور الابتكارات المالية: ارتبطت العولمة المالية بظهور أدوات مالية جديدة استقطبت العديد من أصحاب رؤوس الأموال إلى جانب الأدوات التقليدية المتداولة في الأسواق المالية (الأسهم والسندات). فقد استشرت أدوات استثمارية متعددة منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية، وتتمثل في المبادلات، والسقف والقاعدة، والمستقبلات، والخيارات وغيرها، والتي بدورها تتطور من فترة إلى أخرى، بحيث تتيح لأصحاب رؤوس الأموال مساهمة واسعة من الخيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التقارب بين الأسواق المالية المختلفة⁽¹³⁾. وقد ساعد في ظهور هذه الأدوات الاضطرابات التي سادت أسواق الصرف الأجنبي نتيجة تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة، بهدف تأمين الحماية للمستثمرين وزيادة المنافسة بين المؤسسات المالية ولاسيما تلك التي دخلت مجدداً إلى السوق⁽¹⁴⁾.

ثانياً: مزايا ومخاطر العولمة (15).

1- مزايا العولمة المالية.

تتمثل مزايا العولمة المالية بما يأتي:-

- تمكن العولمة المالية الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية العالمية بهدف الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد العجز في مواردها المحلية.
- تعمل على تحرير وتحديث النظم المالية والمصرفية، وخلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص.
- تساهم من خلال الاستثمارات التكنولوجية في نقل التكنولوجيا إلى الدول المستثمر فيها.
- تعمل على تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.
- تساعد الدول المستثمر فيها على تجنب القروض المصرفية التجارية، والحد من حجم الديون الخارجية، من خلال حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ المالية.

2- مخاطر العولمة المالية.

- **ظهور واستشراء ظاهرة غسيل الأموال:** تعرضت العديد من الدول ولاسيما الدول النامية إلى موجات من دخول الأموال غير المشروعة وخروجها عبر الحدود الوطنية. وكذلك انفتاح السوق المحلية أمام المستثمرين الأجانب التي هي بمثابة قناة أخرى للأموال، والذي يترتب عليه استشراء الفساد الإداري في النظام المصرفي، وأضعاف هيبة الدولة، وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين، وظهور الجريمة بأنواعها المختلفة، وفقدان الثقة بالسوق المحلية، وتحويل اتجاه المستثمرين إلى أنشطة إجرامية ذات أرباح مرتفعة، فضلاً عن التهرب الضريبي على هذه الأموال، وخسارة في الإيرادات العامة للدولة.

- **خلق الخداع أمام الدول ذات العجز المالي:** تفتح العولمة المالية أمام الدول ذات العجز المالي المنافذ لرؤوس الأموال المتاحة في أنحاء العالم المختلفة في المرحلة الأولى. أي لن تتوقف الاستثمارات الحكومية على حجم

المدخرات الوطنية فقط بل سيكون بالإمكان تمويلها بالقروض الأجنبية. هذا أمر فيه نوع من الإغراء ليس بمقدرة أي حكومة طموحة التصدي له. فأصبحت هذه الدول لاسيما الدول النامية، وبفعل الضغوط التي تمارسها المؤسسات المالية العالمية عليها تطبق المنهج الذي يمكن وصفه بتخفيض الضرائب على الثروة، والاستثمارات، وخصخصة الخدمات كافة والمؤسسات الاجتماعية، وتقليص حجم الإنفاق الحكومي على الخدمات والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن ما يترتب على المغالاة في طلب القروض الأجنبية من نتائج طبيعية.

- **هروب رؤوس الأموال الوطنية:** استشرت العولمة المالية (التحرر المالي) في الدول النامية في تسعينيات القرن العشرين، وقد أعطت لعمليات هروب رؤوس الأموال الوطنية مشروعية وحرية، الأمر الذي أدى إلى استفحال هذه الظاهرة وترك آثارها في ميزان المدفوعات أو في قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي وخدمة الدين الخارجي.

أن تدفق الأموال إلى دولة ما خلال سنوات من الممكن أن تعود وتخرج خلال أيام أو ساعات، مما يؤدي إلى حدوث أزمة مالية من الصعب السيطرة عليها.

- التعرض إلى هجمات المضاربة، وأضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.
- لها آثار مباشرة تتمثل في زيادة حجم التوفير وانخفاض الفوائد بسبب التنوع والتوزيع في المخاطر وانتقال التكنولوجيا وتطوير أدوات ومؤسسات القطاع المالي بما فيها المصرفي.
- أما الآثار غير المباشرة فتتمثل في زيادة التخصص الاقتصادي في إنتاج السلع والخدمات، وإيجاد حوافز تنافسية طبيعية لتحسين السياسات الاقتصادية، وجعلها أكثر جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المحور الثاني: مفهوم المصارف الإسلامية وخصائصها وأهدافها والصعوبات التي تواجهها أولاً: مفهوم المصارف الإسلامية.

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية على أنها تلك المصارف أو المؤسسات التي نص قانون إنشائها ونظامها الأساس صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء وعلى أن لا تتعامل بالفائدة (الربا) آخذاً وعطاءً ولا شك أن هذا التعريف غير متكامل ولا يعكس خصائص النظام الإسلامي وأهدافه. إذ إن هناك مصارف لا تتعامل بالربا مثل المصارف الزراعية في الهند حالياً والمصارف التعاونية في ألمانيا في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين، ولكنها مع ذلك ليست مصارف إسلامية. لذلك ينبغي أن يشمل تعريف المصارف الإسلامية ليس فقط التعاملات المباحة وعدم التعامل بالربا، وإنما تطبيقها الشريعة الإسلامية بجميع أوامرها ونواهيها، وتحقيق أهدافها في مجالات عملها كافة⁽¹⁶⁾.

وعلى الرغم من وجود عدد من التعاريف للمصارف الإسلامية إلا إنه بالإمكان تعريفها على أنها مؤسسات مالية ومصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي⁽¹⁷⁾. كما عُرِّفت على أنها مؤسسات مالية ونقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب المدخرات النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية⁽¹⁸⁾.

ويتضح من التعاريف أعلاه أن المصارف الإسلامية تتضمن العناصر الأساسية الآتية⁽¹⁹⁾:-

- 1) الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل، والالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام.
 - 2) الاختيار الأفضل والأصلح للقائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.
 - 3) الشفافية والوضوح والصدق في أنجاز المعاملات، حتى يتضح لزبائن المصرف الإسلامي الكيفية التي تتحقق فيها الأرباح ومعدل العائد المتحقق على أموالهم التي تم استثمارها في المصرف الإسلامي.
 - 4) تنمية الوعي الادخاري، وعدم اكتناز الأموال والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها.
 - 5) تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وعلى وفق الأولويات الإسلامية (الضروريات، الحاجات، الكماليات).
 - 6) أداء الزكاة المفروضة شرعاً على كافة أموال ومعاملات ونتائج أعمال المصرف الإسلامي.
- وقد ساعدت في بلورة هذه الفكرة وإخراجها من الحيز النظري إلى الواقع العملي جملة من العوامل، من أهمها (20):-

- 1- تبلور فكرة إنشاء المصارف الإسلامية ونضوجها وتقييمها على المستويات كافة.
- 2- بحث هذه الفكرة ودراستها في المؤتمرات السياسية والدينية للعالم الإسلامي.
- 3- محاولات الباحثين الجادة لإيجاد بدائل للمؤسسات المصرفية الربوية.
- 4- الصحة الإسلامية الشاملة التي شهدتها العالم الإسلامي.

ثانياً: خصائص المصارف الإسلامية.

تتميز المصارف الإسلامية بعدد من الخصائص دون غيرها من المصارف، ومن أبرزها⁽²¹⁾:-

1- استبعاد التعامل بالفائدة (الربا).

تُعَد هذه الخاصية المعلم الرئيس والأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية، ومن دونها يصبح مشابهاً للمصارف التقليدية. وذلك كون الإسلام يحرم التعامل بالربا، ويهدف إلى العمل بمبدأ المشاركة في الغنم والغرم، بدلاً من الربح المضمون المتمثل في سعر الفائدة الثابتة.

وتمثل خاصية إسقاط الفائدة الربوية من تعاملات المصارف الإسلامية كافة علامة واضحة مميزة لها. ووجودها يتفق مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي، وتضفي على أنشطتها دوافع عقائدية تجعل القائمين عليها يستشعرون أن العمل الذي يمارسونه ليس مجرد عمل يهدف إلى تحقيق الربح فقط.

2- أتباع قاعدة الحلال والحرام.

ينطلق عمل المصارف الإسلامية من الشريعة الإسلامية المتمثلة في معايير وأحكام وتشريعات وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والتي تُقرر أن المال ليس المصدر الوحيد للكسب وإنما هناك مصدر آخر يتمثل في العمل. وهذا يعني توجيه الجهود نحو التنمية عن طريق الاستثمار والمشاركة التي تخضع لمعايير الحلال والحرام التي حددها الإسلام ولما كانت المصارف الإسلامية مصارف تنمية تستند في عملها على أحكام

الشريعة الإسلامية، لذلك فأنها تكون محكومة بما أحل الله تعالى في أعمالها كافة. وهذا يدفعها إلى تمويل المشروعات التي تحقق الخير للمجتمع من خلال توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان المسلم مع مراعاة أن المنتج يقع ضمن دائرة الحلال، وكذلك مراحل العملية الإنتاجية كافة والأخذ بنظر الاعتبار احتياجات المجتمع والمصلحة العامة.

3- الصفة التنموية للمصارف الإسلامية.

تتصدى المصارف الإسلامية إلى التنمية الاقتصادية لكونها تقوم على بناء فكري خاص يتمثل في الإسلام ونظامه الشامل والمتكامل. إذ تتم عملية تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستطيع المصارف الإسلامية أداء هذه الوظيفة من خلال تحفيز الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع، والمشاركة في العملية الاستثمارية.

كما ينبغي عليها أداء أنشطة اجتماعية من أجل زيادة التكافل الاجتماعي. وكل هذا ناتج من أن المصارف الإسلامية تهدف إلى التعشيق بين الجانب المادي والروحي للإنسان من ناحية. وإن التنمية الاجتماعية والاقتصادية أحدهما تكمل الأخرى وليس بالإمكان الفصل بينهما، ومن غير الممكن تحقق التنمية الاقتصادية من دون أن تتحقق التنمية الاجتماعية من ناحية أخرى.

ثالثاً: أهداف المصارف الإسلامية (22) .

تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف متعددة، منها أهداف شرعية واجتماعية فضلاً عن الأهداف الاقتصادية.

وتتمثل الأهداف الشرعية لها في تطبيق منهج الله تعالى في مجال المال والاقتصاد، وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع، وإبراز دور الجهد البشري المتمثل بالعمل، والذي يُعدّ عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج فضلاً عن تحقيق التنمية الشاملة.

أما أهدافها الاجتماعية فتتحدد بالمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع الذي تعمل فيه وبالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، وعدم الفصل فيما بينهما لما لهما من دور متكامل. كذلك المساهمة في أحياء فريضة الزكاة لتحقيق التكامل بين أفراد المجتمع التزاماً بمراعاة حق الله في المال الذي نحن مستخلفون فيه وتسهيل أو إيجاد فرص عمل وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز التكافل الاجتماعي .

كما تتحدد الأهداف الاقتصادية للمصارف الإسلامية في توظيف أموال الأفراد والمؤسسات ودول العالم الإسلامي داخل المصارف ذاتها، وتيسير انتقال رؤوس الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز على المستوى المحلي. أما على المستوى الخارجي فتفسير انتقال رؤوس الأموال يكون من دول الفائض إلى دول العجز من دون توسط العالم الخارجي، فضلاً عن إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق النفع العام له ويخدم المصلحة العامة فيه ويحقق التنمية المنشودة له.

رابعاً: المشكلات والصعوبات التي تواجه المصارف الإسلامية:

واجهت المصارف الإسلامية وتواجه الكثير من المشكلات والصعوبات شأنها شأن أي تجربة جديدة. إذ أنها تحجم وبشكل كبير من قدرة هذه المصارف على مواجهة التحديات التي تعيق أداءها، ومنها هذه التحديات العولمة المالية. وتكون المشكلات والصعوبات نوعين هما⁽²³⁾:

1- مشكلات وصعوبات داخلية:-**أ- قلة العاملين المؤهلين والمتخصصين في كل من الجانب المصرفي والشرعي.**

وجدت المصارف الإسلامية نفسها مضطرة للاستعانة بالعاملين المدربين في المصارف التقليدية، لقلة العاملين المؤهلين في مجال الصيرفة الإسلامية. وقد شجعها على الاستعانة بهم والاستفادة منهم، عدم وجود اختلاف في أغلب الأنشطة والأعمال التي تزاوئها هذه المصارف من الناحية الإجرائية عن نظيرتها في المصارف التقليدية، وقد تبوؤوا المراكز القيادية الإدارية فيها. فترتب على ذلك نقل القيم والخبرات من المصارف التقليدية إليها وبشكل خاص ما يتعلق بالتمويل، والسعي نحو الضمان الشامل، لاسيما ضمان الربح بأقل درجة من المخاطر الاستثمارية والتمويلية. كما كان لضعف الجهاز الإداري فيها دور لتفضيلها للصيغ الاستثمارية والتمويلية التي لا تتطلب كثير من الجهد المتابعة والإشراف مثل بيع المراجعة.

ب- تعدد آراء المراقبين الشرعيين.

إن تعدد الآراء الفقهية في حكم نشاط مصرفي معين، يُعد من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية. فقد يحدث أن تُصدر هيئة الرقابة الشرعية في أحد هذه المصارف فتوى في حكم أحد الأنشطة المصرفية، في حين تُصدر نظيرتها في مصرف إسلامي آخر فتوى مختلفة في النشاط نفسه. فيتربط على ذلك حدوث أرباك فكري لدى القائمين على إدارة هذه المصارف والمتعاملين معها. وذلك لكون هيئات الرقابة الشرعية في معظمها تتكون من فقهاء لديهم إطلاع على الآراء الفقهية للمذاهب الإسلامية المختلفة، ولكن إطلاعهم على الواقع الاقتصادي المعاصر ومستجداته ليس بالمستوى ذاته.

ت- انعدام وجود السوق المالي الإسلامي وضعف التعاون بينها.

تعاني بعض المصارف الإسلامية من فائض في السيولة النقدية التي لا تتوافر لها مجالات التوظيف المقبولة، في حين يعاني البعض الآخر من نقص في السيولة. كما أن انعدام وجود الترتيبات الهيكلية أو الأسس الشرعية التي تسمح للمصارف ذات العجز الحصول على الأموال التي تحتاجها من الأسواق أو المؤسسات المالية المعنية يزيد من تفاقم حدة المشكلة، فضلاً عن أنها لا تستطيع التعامل مع أسواق رأس المال التقليدية. كل هذا أدى إلى ظهور الحاجة إلى إيجاد سوق مالية إسلامية تهدف إلى الاستخدام الأمثل للأموال وبطريقة تشجع الأفراد على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتسمح للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بتعبئة الأموال من الأسواق المالية عن طريق الإصدارات العامة بدلاً من اللجوء إلى المستثمرين بصورة مباشرة.

كما معروف أن ازدهار العمل المصرفي يعتمد على وجود السوق المالية، فالمصارف الإسلامية يمكنها أن تحقق كسباً كبيراً عند أقامتها لسوق مالية إسلامية . لأنها تساعد على جعل أصولها أكثر سيولة وجاذبية للمدخرين، مما يزيد من قدرتها على تعبئة الموارد.

أما بالنسبة لطبيعة التعاون بين المصارف الإسلامية فيكون فردي وغير منتظم ويتسم بالضعف. إذ أن المعاملات البنكية المصرفية لها محدودة جداً، وذلك لقلة عددها في معظم الدول الإسلامية، وتتحصر في مجالات التدريب والبحوث والدراسات والتعاون في مجال التمويل المشترك. كما إنها تتمكن من وضع قاعدة صلبة للتعاون فيما بينها من خلال إنشاء السوق المالية الإسلامية الذي تعمل على تجميع الأموال لإعادة ضخها في القنوات الاستثمارية والتمويلية.

2- مشكلات وصعوبات خارجية:

أ- النظرة التقليدية للمصارف الإسلامية من قبل الزبائن.

تأثر الكثير من أبناء الأمة الإسلامية بالغزو الفكري الغربي، الذي ترتبت عليه نتيجة هامة تمثلت في أنهم أصبحوا قليلي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، الذي بدوره أدى إلى ترسيخ أسلوب العمل المصرفي التقليدي المعتمد على (فكرة الضمان الشامل) الفائدة في أذهانهم. وعلى سبيل المثال ترسخ في أذهان المودعين فكرة ضمان ودائعهم من قبل المصارف، فهم بذلك غير قادرين على تفهم طبيعة الودائع الاستثمارية من حيث إمكانية تعرضها للخسارة. مما جعل المصارف الإسلامية تلتزم باتباع أسلوب سيؤديه شيء من الحيلة والحذر في عملياتها الاستثمارية، واقتصارها على المشروعات التي تحقق أكبر عائد ممكن. فعندما لا توزع أرباحاً مرتفعة على المودعين، فأنها سوف تخسر هذه الودائع، لكون المودعين لا يتقبلوا فكرة تعرض أموالهم للخسارة.

أما فيما يتعلق بعمليات التمويل، فقد اعتاد المستثمرون الحصول على قروض بفائدة من المصارف التقليدية من دون التدخل في شؤونهم من قبلها. وهذا بدوره أدى إلى قلة إقبال المستثمرين للتعامل مع المصارف الإسلامية. كما ساهم ضعف المصارف الإسلامية في المجال الإعلاني، وحملاتها الإعلانية في تدعيم وترسيخ وتعزيز الشكوك التي يثيرها المتربصون بها حول انعدام وجود الاختلافات بين طريقة عملها وعمل المصارف التقليدية، وخاصة فيما يتعلق ببيع المراجعة.

ب- بُعد القوانين الوضعية عن الأحكام والقواعد الشرعية.

تعاني الدول الإسلامية معظمها من مشكلة هامة تتمثل في كون قوانينها الاقتصادية مقتبسة من نظم وتشريعات بعيدة عن الشريعة الإسلامية، لذلك تعمل المصارف الإسلامية في مجال التمويل على أساس العقود والاتفاقيات الخاصة من دون أن يكون لها مؤكيدات قانونية. الأمر الذي جعلها تتشدد في الحصول على الضمانات المختلفة، لكونها لا تتقاضى فوائد على الأموال المستحقة عن فترة التأخير في الدفع، وتتعرض بعضها إلى بعض القوانين والإجراءات المتشددة والتي تقيد من أنشطتها المختلفة.

كما تعاني من مشكلة أخرى تتمثل في ارتفاع الضرائب على الأرباح، والذي يترتب عليها مضاعفة مشكلة المصارف مع زبائنها المستثمرين سواء بالمشاركة أو بالمضاربة، والمتمثلة في تهريبهم من دفعها من خلال عدم الإفصاح النتائج الحقيقية لأعمالهم و الأرباح المتحققة عنها. وكذلك تعاني من الضرائب على الأرباح التي توزع على الودائع الاستثمارية، لأنها لا تُعامل على أساس أنها جزء من التكاليف الإجمالية للمصرف، أسوةً بالمصارف التقليدية. مما يشكل ضغطاً على المصارف الإسلامية.

ت- ضعف الهياكل الإنتاجية والاستثمارية في البلاد الإسلامية.

تعاني المصارف الإسلامية التي تمارس نشاطها في الدول الإسلامية من ضعف الهياكل الإنتاجية وعدم مرونتها، وضيق الأسواق، وانعدام الاستقرار الاقتصادي فيها، وكثرة التقلبات السياسية والمالية والنقدية، فضلاً عن ضعف التعاون فيما بينها، كل هذا بدوره أدى إلى عدم قدرتها على تحمل مخاطر الاستثمار منفردة. مما جعلها تندفع نحو الأسواق العالمية، والتركيز في استثماراتها المحلية على الصيغ والأساليب الاستثمارية الأكثر ضماناً كالمراوحة.

ث- غموض العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية.

تتميز العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية بعدم الوضوح فضلاً عن تنوع صيغ وأشكال هذه العلاقة واختلافها من دولة إلى أخرى، ومن مصرف إلى آخر. إذ تخضع هذه المصارف لجميع القوانين والأنظمة المصرفية، وقانون الشركات في الدولة التي تعمل فيها باستثناء النصوص الواردة فيها والتي تخالف قوانين وأنظمة هذه المصارف أو مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. فهناك مصارف تم تأسيسها بموجب قوانين خاصة، كما هو الحال في كل من الأردن ومصر وقطر، وقد أسس بعضها الآخر في ظل قوانين عامة تنظم أعمال المؤسسات المالية الإسلامية جميعها العاملة في الدولة كما في الإمارات والسودان وماليزيا وتركيا. ويخضع بعضها الآخر كلياً إلى الأنظمة والقوانين المصرفية وقوانين الشركات السائدة، من دون الأخذ بنظر الاعتبار الطبيعة الخاصة لهذه المصارف.

لقد تدخلت البنوك المركزية في أعمال وأنشطة المصارف الإسلامية بدرجات متفاوتة، إلا أن هناك جانباً مهماً من هذه العلاقة لازال قائماً من دون أن يجد حلاً عملياً ونظرياً، والمتمثل في دور البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للإقراض، لكون المصارف الإسلامية لا تجد من يقوم بمهمة الملجأ الأخير في حالة عجز السيولة لديها على وفق الأسس التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويرى البعض ضرورة التزام المصارف الإسلامية بالقوانين المصرفية السائدة وخضوعها لأدوات الرقابة المطبقة على المصارف العاملة جميعها باستثناء القوانين والأدوات التي لا تتفق و مبادئ الشريعة الإسلامية، كاستخدام سياسة سعر إعادة الخصم عند الاقتراض من البنك المركزي. في حين يرى البعض الآخر أن خضوع المصارف الإسلامية لرقابة البنك المركزي أمراً ضرورياً لكن تطبيق أدوات الرقابة عليها بالأسلوب ذاته الذي يُطبق على نظيرتها التقليدية، أمر يتعارض مع طبيعتها. فعند فرض نسبة الاحتياطي القانوني مثلاً على الودائع

الاستثمارية لا يتفق مع كونها أموال مضاربة قابلة لتحمل الخسارة. كما أن تطبيق النسب الائتمانية ونسب السيولة بالصورة نفسها المطبقة على المصارف التقليدية يترتب عليه فقدان المصارف الإسلامية للعديد من الفرص الاستثمارية ويفقدها الموضع التنافسي مع المصارف التقليدية.

المحور الثالث: تأثيرات العولمة المالية في المصارف الإسلامية وكيفية مواجهتها.

أولاً: تأثيرات العولمة المالية في المصارف الإسلامية.

يتضح تأثير العولمة المالية في المصارف الإسلامية من خلال التطرق إلى النقاط الآتية (24) :

- 1- تأثير العولمة المالية في استقلالية المصارف الإسلامية.
- 2- تأثير العولمة المالية في المركز التنافسي للمصارف الإسلامية.
- 3- التهديدات المحتملة التي تمثلها العولمة المالية للمصارف الإسلامية.
- 4- فرص العولمة المالية للمصارف الإسلامية.
- 5- إمكانات المصارف الإسلامية للتعامل مع متطلبات العولمة المالية.
- 6- مستوى إدراك المصارف الإسلامية ووعيتها لأهمية مرحلة العولمة المالية وخطورتها.

1- تأثير العولمة المالية في استقلالية المصارف الإسلامية.

تؤثر العولمة المالية في استقلالية المصارف الإسلامية من خلال تقييدها والتزامها بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية (مثل معايير لجنة بازل BIS، واتفاقية GATS). إذ لن تستطيع المصارف الإسلامية الحفاظ على استقلاليتها (التحكم بقراراتها التمويلية والاستثمارية من دون التأثير بما يفرض عليها من المؤسسات المالية الدولية، وخصوصاً الإسلامية في ظل العولمة والتحرر الماليين). ولقد تفاوتت الآراء حول تأثير العولمة المالية في استقلالية المصارف الإسلامية، ويعود ذلك إلى الجدلية حول مفهوم العولمة المالية، وعدم وضوحه بشكل كامل، فضلاً عن عدم وجود أمثلة حية من واقع المصارف الإسلامية تؤكد تأثيرها (السلبى أو الإيجابى) في استقلاليتها.

2- تأثير العولمة المالية في المركز التنافسي للمصارف الإسلامية.

تمارس العولمة المالية في المركز التنافسي للمصارف الإسلامية من حيث نمو الموجودات وإدارة الأصول والخصوم (الموجودات والمطلوبات)، فضلاً عن القدرة على استقطاب الموظفين المتميزين تأثيراً سلبياً. ولكن تأثر نمو موجودات المصارف الإسلامية بالعولمة المالية يكون أقل مقارنةً مع تأثر إدارة الأصول والخصوم والقدرة على استقطاب الموظفين المتميزين. إذ أن تحقيق نسب زيادة مستمرة من قبل المصارف الإسلامية في موجوداتها يترتب عليه انخفاض في درجة تأثر موجوداتها في العولمة المالية، رغم ارتفاع احتمال تسرب جزء من ودائعها إلى أسواق المال العالمية التي تتعامل بالأدوات المالية الإسلامية، وكذلك احتمال دخول تلك المصارف في منافسة فيما بينها على شكل حروب سعرية أو إعلامية أو غير ذلك، كنتيجة لانفتاح المصارف الإسلامية في البلدان المختلفة على بعضها، وبسبب المنافسة القوية التي ستمثلها المصارف الأجنبية.

أما فيما يتعلق باستقطاب المصارف الأجنبية للموظفين المتميزين في المصارف الإسلامية، فقد يزداد جراء التأثير السلبي للعولمة المالية، وكذلك تنمية مصادر الأموال (إدارة الأصول). وفي المقابل تتخفف درجة منافسة المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية في توظيف الأموال. وهذا يعني أن المصارف الإسلامية لن تستطيع في ظل العولمة المالية الحفاظ على مواقعها الحالية ومركزها المالي والتنافسي الحالي على المدى الطويل.

3- التهديدات المحتملة التي تمثلها العولمة المالية للمصارف الإسلامية.

ينبغي التطرق إلى الجوانب التي يمكن أن تمثل تهديداً للمصارف الإسلامية، يكون مصدره العولمة المالية مثل (التعرض لاضطرابات الأسواق المالية، والمقدرة على مواجهة الأزمات، والمنافسة في جودة الخدمات المصرفية وأسعارها، وحركة الاندماج بين المصارف التقليدية. إذ تمثل العولمة المالية عنصراً كبيراً للتهديد على المصارف الإسلامية في بعض الجوانب، في حين تمثل عنصراً أقل تهديداً في الجوانب الأخرى. ففيما يتعلق بالتعرض لاضطرابات الأسواق المالية ومنافسة المصارف التقليدية في خفض التكاليف، فإنها تمثل درجة منخفضة من التهديد. بينما تمثل حركات الاندماج بين المصارف التقليدية أعلى درجة من التهديد، ويُعزى ذلك (ارتفاع نسبة التهديد) إلى إدراك المصارف الإسلامية لجدية السلطات النقدية المحلية، وإصرار الجهات الرقابية الدولية على دفع المصارف التقليدية نحو الاندماج بالطرق كافة، لتكوين وحدات مصرفية كبيرة وقوية لمواجهة رياح المنافسة الشديدة التي سوف تتجم عن العولمة المالية، الأمر الذي سيؤثر سلباً في المقدرة التنافسية للمصارف الإسلامية في مواجهة نظيرتها التقليدية. وما يتعلق بقدرة المصارف الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية، وتقديم الخدمات بجودة عالية، فمن وجهة نظر المدراء المسؤولين ، يتأثر سلباً بالعولمة المالية ولكن بدرجة أقل. مما يعني أن هذين الجانبين لا يمثلان تهديداً بالدرجة ذاتها التي تمثلها العولمة المالية في الجوانب السابقة (الاستقلالية والمركز التنافسي). وهناك أمثلة حية على تأثير العولمة المالية في المؤسسات المالية حول العالم. يتضح من أعلاه وجود تباين في وجهات النظر حول مصادر التهديدات ومدى خطورة كلٍ منها. وأن المصارف الإسلامية لن تتمكن من تفادي التهديدات الناجمة عن العولمة المالية.

4- فرص العولمة المالية للمصارف الإسلامية.

مثمناً للعولمة المالية تهديدات محتملة على المصارف الإسلامية، بالمقابل تتيح فرصاً أمام هذه المصارف على مستوى إدارة الموجودات، أو على مستوى الابتكار والتطوير، وكذلك فتح أسواق جديدة لها في بلدان أخرى غير تلك التي تتواجد حالياً. إذ يوجد تقارب في وجهات النظر حول التوقعات بخصوص ما تتيحه العولمة المالية من فرص للمصارف الإسلامية.

فما يتعلق بمقدرة المصارف على اغتنام الفرص التي توفرها العولمة المالية في مجال إدارة السيولة وتعظيم العائد، وإن كانت جيدة لكنها تبقى على مستوى أقل من مستوى نظيرتها المتاحة، وفي مجال إيجاد حافز

للمصارف الإسلامية نحو ابتكار أدوات مالية إسلامية جديدة، فأنها تمثل الجانب الأكبر من هذه الفرص. وعلى الرغم من الظروف الدولية غير المواتية ظاهرياً للعمل الإسلامي، والتأثير السلبي الذي تولده العولمة المالية على استقلالية المصارف الإسلامية الموضح آنفاً، إلا أن هنالك قدراً كبيراً من التناؤل بخصوص الفرص التي يمكن أن تحققها تلك المصارف نتيجة لظاهرة العولمة المالية.

5- إمكانات المصارف الإسلامية للتعامل مع متطلبات العولمة المالية.

تُشير العديد من الدراسات والبحوث إلى ارتفاع درجة الثقة بمقدرة المصارف الإسلامية على مواكبة مرحلة العولمة المالية، والتكيف مع متطلباتها المتنوعة سواء باتجاه تخفيض تأثير التهديدات أو تعظيم الفرص التي يمكن أن تتيحها العولمة المالية.

وتُعَد هذه النقطة ذات أهمية كبيرة، لأنها ستكون الأساس الذي تُبنى عليه الاستراتيجيات الخاصة بالمصارف الإسلامية لمواجهة العولمة المالية. وذلك بوضع افتراض مسبق يتضمن مقدرة المصارف الإسلامية على توفير الإمكانيات اللازمة لتبني الاستراتيجيات المقترحة.

إن للمصارف الإسلامية من الإمكانيات المادية والفكرية الإسلامية والبشرية والتكنولوجية، ومن المرونة ما يكفي لتبني استراتيجيات تتواءم مع متطلبات العولمة المالية والتحرير الماليين محلياً وعالمياً.

6- مستوى إدراك المصارف الإسلامية ووعيتها لأهمية مرحلة العولمة المالية

كما معروف ، أن أول مرحلة للعمل على مواجهة متغير ما، هي إدراك وجوده واستيعاب حجمه ومدى تأثيره. إذ أدرك القائمين على المصارف الإسلامية وبعمق أهمية وخطورة مرحلة الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية القادمة، حيث سينبني على ذلك تقدير مدى استعدادهم وتقبلهم لتبني إستراتيجية لمواجهة العولمة المالية بتهديداتها وفرصها، وكذلك وجود درجة عالية ومتناسقة من مستوى الوعي والإدراك لأهمية العولمة المالية.

كما أدركوا الأهمية الخاصة للتعاون فيما بين المصارف الإسلامية وكذلك البحث والتطوير بصفقتها مداخل للمصارف الإسلامية إلى العولمة المالية. وهذا أمر ضروري في حالة وضع تصور أفضل للاستراتيجيات التي تعمل على تطبيقها المصارف الإسلامية في المستقبل لمواجهة رياح العولمة المالية العاتية.

ثانياً: مواجهة المصارف الإسلامية لتحديات العولمة المالية.

تعاني المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من التفكك والانهيار والضعف في اقتصاداتها وتباطؤ النمو الاقتصادي لديها، فينبغي عليها أن تتفق فيما بينها بغرض تأسيس إستراتيجية اقتصادية الغرض منها مواجهة مخاطر العولمة المالية، وتكون على النحو الآتي⁽²⁵⁾:

1- **التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية:** يُعد التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية أمر مهم في هذه المرحلة، وأداته المثلى التكامل المالي والمصرفي، حيث ليس لديها وكذلك المؤسسات المالية القدرة منفردة على مواجهة متطلبات العولمة المالية بالاعتماد على ما متاح لديها من إمكانيات محلية، فالترابط والتكامل الاقتصادي الإسلامي أصبح مسألة ضرورية.

والشيء المؤلم أن نرى اندفاع البلدان الإسلامية للتكامل والاندماج بضعف تدريجياً في الوقت الذي أصبح فيه الاندماج والتكامل والتكتل سمة للعصر. ويلحظ إن المصارف الإسلامية ليس بدءاً من حال الاقتصاد الإسلامي ككل، فنسبة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً من حجم تجارتها العالمية، وذلك لتفككها وانعدام الثقة فيما بين الحكومات والشعوب.

2- **العمل المشترك فيما بين البلدان الإسلامية:** يمكن للمصارف الإسلامية في البلدان الإسلامية أن تعتمد في مواجهتها للعلومة المالية على العمل المشترك فيما بينها في المجال الاقتصادي، وتتسق السياسات الاستثمارية، لإيجاد مبررات البقاء الاقتصادي بعد الاتحاد الفكري الذي يربط بينها. والتبرير لوجوب العمل المشترك فيما بين المصارف والمؤسسات المالية لما تتوافر فيه من مزايا تتمثل في حشد الموارد الاقتصادية المختلفة، وتوزيعها الجغرافي، وتنوعها البيئي؛ مما يوصل إلى التخصيص الكفء للموارد، والحد من الهدر واستنزاف الطاقات، وتوزيع المخاطر بين الممولين، وتوافر الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء. إن التمويل القائم على العمل المشترك، تترتب عليه نتيجة هامة تتمثل بالاشتراك في العائد المتحقق جراء الاستثمار في عوامل الإنتاج، ولكون حساب تكلفة الاستثمار ذا أثر فعال في توجيه مصادر التمويل، فإن نظام التمويل بالشاركة (العمل المشترك) هو الجاذب الحقيقي للاستثمارات الأجنبية إذا أحسن القائمون على إدارات المصارف الإسلامية عرض النظام الإسلامي بصورته الناصعة، واختيار مواقع النجاح في البلدان الصناعية المتقدمة.

3- **تطبيق الصيرفة الشاملة:** يُقصد بالصيرفة الشاملة، التجمعات المصرفية التي تسعى إلى تنويع أدوات التمويل، ومصادر التوظيف، وتعبئة المدخرات بأكبر قدر ممكن من القطاعات كافة، وتوظيف مواردها في أنشطة متنوعة ومجالات متعددة، بالكيفية التي تُمكن من التغلب على المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان العربية والإسلامية، وخلق مناخ استثماري ملائم، فضلاً عن إنها تُشجع على السير قدماً في الإصلاحات المنشودة.

4- **الاندماج والتكامل بين المصارف الإسلامية:** تُعد عملية الاندماج والتكامل بين المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية ضرورة ملحة لمواجهة التكتلات المصرفية العملاقة على مستوى العالم. إذ أن العالم يعيش اليوم عصر التكتلات الاقتصادية الكبيرة، ولا مكان للمصارف الصغيرة، وذلك لعدم قدرتها على المنافسة. ولم تقتصر الاندماجات بين المصارف الوطنية في بلدانها، بل تجاوزت الحدود الدولية. تظهر أهمية الاندماج من خلال كُبر حجم المصرف اقتصادياً، وذلك لتدعيم إمكاناته وقدراته في الاتجاهات كافة بحيث يحقق أكبر العوائد للمساهمين، ويعمل على تخفيض التكاليف التشغيلية، يتيح للمصرف الدامج فرص توسيع أسواق العملاء على اختلاف أهدافهم الإيداعية والاستثمارية، فضلاً عن تعزيز القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية وتنمية مهاراتها وخبراتها من خلال التدريب المتخصص. كما ويُعد دخول المصارف الإسلامية إلى أسواق التمويل الدولية تطوراً مهماً وضرورياً في توسيع نطاق التمويل للاقتصادات الإسلامية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- يترتب على انفتاح السوق المحلية أمام المستثمرين الأجانب من خلال العولمة المالية استثناء الفساد الإداري في النظام المصرفي، وأضعاف هبة الدولة، وتشجيع التهرب من تنفيذ القوانين، وظهور الجريمة بأنواعها المختلفة، وفقدان الثقة بالسوق المحلية، وتحويل اتجاه المستثمرين إلى أنشطة إجرامية ذات أرباح مرتفعة، فضلاً عن التهرب الضريبي على هذه الأموال، وخسارة في الإيرادات العامة للدولة.
- أعطت العولمة المالية لعمليات هروب رؤوس الأموال الوطنية مشروعية وحرية، الأمر الذي تترتب عليه آثار سلبية في ميزان المدفوعات أو في قدرة الدولة على التراكم الرأسمالي وخدمة الدين الخارجي، والتعرض إلى هجمات المضاربة، وأضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية والنقدية.
- إن أعمال المصارف الإسلامية ليس فقط التعاملات المباحة وعدم التعامل بالربا، وإنما تطبيقها الشريعة الإسلامية بجميع أواصرها ونواحيها، وتحقيق أهدافها في مجالات عملها كافة.
- تنص على المصارف الإسلامية إلى التنمية الاقتصادية لكونها تقوم على بناء فكري خاص يتمثل في الإسلام ونظامه الشامل والمتكامل. إذ تتم عملية تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتستطيع المصارف الإسلامية أداء هذه الوظيفة من خلال تحفيز الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع، والمشاركة في العملية الاستثمارية.
- أن المصارف الإسلامية لن تستطيع في ظل العولمة المالية الحفاظ على مواقعها الحالية ومركزها المالي والتنافسي الحالي على المدى الطويل.
- تولد العولمة المالية تأثير سلبي في استقلالية المصارف الإسلامية .
- إن للمصارف الإسلامية من الإمكانيات المادية والفكرية الإسلامية والبشرية والتكنولوجية، ومن المرونة ما يكفي لتبني استراتيجيات تتواءم مع متطلبات العولمة المالية والتحرير الماليين محلياً وعالمياً.
- التعاون فيما بين المصارف الإسلامية وكذلك البحث والتطوير بصفتها مداخل للمصارف الإسلامية إلى العولمة المالية، أمر ضروري في حالة وضع تصور أفضل للاستراتيجيات التي تعمل على تطبيقها المصارف الإسلامية في المستقبل لمواجهة رياح العولمة المالية العاتية.

التوصيات:

- ينبغي على المصارف الإسلامية مواجهة التحديات للعولمة المالية من خلال دفع مراكز البحث العلمي لوضع بناء نظام اقتصادي إسلامي قادر على مواجهة المشكلات، ونشر روح الثقة والتكامل بين المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية معتمدين على أن الارتباط بين هذه المؤسسات هو ارتباط وجود أو عدم، وليس ارتباط مصالح أو منافع فحسب.
- ضرورة العمل على تفعيل التكامل والتكامل الاقتصادي العربي والإسلامي.
- دعم عمل المصارف الإسلامية، ودعوة المسلمين إلى التحول في استثمار أموالهم من المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية.
- ضرورة تضافر الجهود لوضع قوانين خاصة لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.
- تطوير الموارد البشرية لتناسب مجال العمل في الأدوات الجديدة من خلال الاستعانة بخبراء في تقنية المعلومات لتدريبهم في مجال العمل المصرفي، أو إرسالهم في بعثات تدريبية.

الهوامش:

- (1) يُنظر: - رميدي عبد الوهاب و سماي علي، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي، بسكرة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2002، ص².
- أكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدلولي، القاهرة، 2002، ص¹¹⁹.
- (2) يُنظر:
 - محسن أحمد الخضير، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001، ص³¹.
 - رميدي عبد الوهاب و سماي علي، مصدر سابق، ص².
- (3) المصدر نفسه، ص⁴.
- (4) د.حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن العشرين ، مجلة شؤون عربية، العدد 100، ديسمبر، 1999، ص¹⁰².
- (5) صلاح سالم، العولمة الطريق الثالث، مجلة شؤون عربية، العدد 107، سبتمبر، 2001، ص²³⁰.
- (6) رميدي عبد الوهاب و سماي علي، مصدر سابق، ص⁵.
- (7) رميدي عبد الوهاب و سماي علي، مصدر سابق، ص⁵⁻⁶.
- (8) سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جامعة حلوان، القاهرة، 2001، ص²⁰³.
- (9) فواد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة (147)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990، ص²³⁴⁻²³⁵.
- (10) رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، ط¹، 1999، ص⁸⁶.
- * الاقتصاد الرمزي: اقتصاد تسيره مؤشرات البورصات العالمية، وتؤثر فيه أية تغيرات تحدث على أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي وموازن المدفوعات ومعدلات البطالة والمستويات العامة للأسعار، والشائعات والعوامل النفسية، والبيانات الصادرة عن المسؤولين الماليين ومحافظي البنوك المركزية. لمزيد من الإيضاح يُنظر:- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص¹²²⁻¹²³.
- (10) يُنظر: - د.أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط¹، 2008، أريد، الأردن، ص³⁸.
- IMF, World Economic Outlook, New York, 1998, P¹⁸³.
- (11) يُنظر - صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، نيويورك، 1997، أيار، ص⁵⁶.
- رميدي عبد الوهاب و سماي علي، مصدر سابق، ص⁸.
- (13) هانس بيتر مارتن و هارولدشومان، ترجمة د.عدنان عباس، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة (238)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص²⁹.
- (14) شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، ط¹، 2002، ص⁹.
- (15) رميدي عبد الوهاب و سماي علي، مصدر سابق، ص¹¹⁻¹².
- (16) د.محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية- أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المعرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط²، 2010، ص¹¹⁰.
- (17) رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1316هـ، ص⁶³.

- (18) د. حسين محمد سمحان ود. إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011م-1432هـ، ص154.
- (19) محسن أحمد الخضير، المصارف الإسلامية، ط1، دار الحرية، القاهرة، 1990، ص18-28.
- (20) د. حسين محمد سمحان ود. إسماعيل يونس يامن، مصدر سابق، ص160.
- (21) يُنظر: - د. أحمد سليمان خصاونة، مصدر سابق، ص62-63.
- د. حسين محمد سمحان ود. إسماعيل يونس يامن، مصدر سابق، ص156-157.
- (22) د. حسين محمد سمحان ود. إسماعيل يونس يامن، مصدر سابق، ص161-162.
- (23) يُنظر: - عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص664-692.
- حسن يوسف داود، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالي الفكري الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص34.
- إسماعيل حسن، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد46، 1985، ص30-34.
- عائشة الشرفاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2000، ص152-154.
- (24) د. أحمد طه العجلوني، المصارف الإسلامية والعولمة المالية الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة (وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 22، عدد2، 2009م-1430هـ، ص143-162.
- (25) د. علاء الدين زعتري، المصارف الإسلامية في عصر العولمة، سوريا، حلب، على الموقع. www.alzatar@ses-net.org، P.P¹²⁻¹³.

المصادر:

- 1- د. أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل- تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2008، أربد، الأردن.
- 2- د. أحمد طه العجلوني، المصارف الإسلامية والعولمة المالية الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة (وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 22، عدد2، 2009م-1430هـ.
- 3- إسماعيل حسن، علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد46، 1985.
- 4- أكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مكتبة مدلولي، القاهرة، 2002، ص119.
- 5- حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998.
- 6- حسن يوسف داود، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، المعهد العالي الفكري الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.
- 7- د. حسين محمد سمحان ود. إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011م-1432هـ.
- 8- د. حميد الجميلي، مستقبل الأمن الاقتصادي العربي في ضوء تحولات نهاية القرن العشرين، مجلة شؤون عربية، العدد100، ديسمبر، 1999.

- 9- رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، 1316هـ.
- 10- رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، ط1، 1999.
- 11- رميدي عبد الوهاب و سماي علي، سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي، بسكرة، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2002.
- 12- سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، جامعة حلوان، القاهرة، 2001.
- 13- شذا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، ط1، 2002.
- 14- صلاح سالم، العولمة الطريق الثالث، مجلة شؤون عربية، العدد 107، سبتمبر، 2001.
- 15- صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، نيويورك، 1997، أيار.
- 16- عائشة الشرقاوي المالقي، البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2000.
- 17- عبد الرزاق رحيم جدي الهيبي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 1998.
- 18- د.علاء الدين زعتري، المصارف الإسلامية في عصر العولمة، سوريا، حلب، على الموقع.
www.alzatar@ses-net.org
- 19- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة (147)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1990.
- 20- محسن أحمد الخضير، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2001.
- 21- د. محسن أحمد الخضير، المصارف الإسلامية، ط1، دار الحرية، القاهرة، 1990.
- 22- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية- أحكامها- مبادئها- تطبيقاتها المعرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2، 2010، ص¹¹⁰.
- 23- هانس بيتر مارتن و هارولد شومان، ترجمة د.عدنان عباس، فخ العولمة، سلسلة عالم المعرفة (238)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص²⁹.
- 24- IMF, World Economic Outlook, New York, 1998, P¹⁸³. -24